المجلد(٦) العدد (٣) ملحق (٣) (آب) ٢٠٢٤م – ١٤٤٦هـ
عدد خاص بنشر بحوث المؤتمر بعنوان (مستقبل الأداء الأكاديمي في ضوء أبعاد التنمية المستدامة) المنعقد حضورياً في بغداد
بتاريخ ٦/ ٧(تموز) /٢٠٢٤م.

المصالحة الوطنية والتغييرات الدستورية- تحليل قانوني لتجارب مختلفة بين العراق وسوريا

م.م. وجدان ريسان حسين
جامعة كركوك / كلية التربية للبنات

الملخص :

تمر المصالحة الوطنية بعمليتين رئيستين ، العملية الأولى ذات طبيعة سياسية مجتمعية والثانية ذات طبيعة قانونية ومن المهم جدا قبل البدء بإجراءات المصالحة الوطنية تحديد الأطراف المتصالحة ومدى استعداد هذه الأطراف لوقف عمليات العنف والانخراط في المصالحة وتحقيق السلام الشامل وقد ركزت هذه الدراسة على المصالحة الوطنية بين الطوائف المتنازعة في العراق وبين المعارضة والسلطة في سوريا ودور الأطراف المتصالحة في تعديل الدستور في كل من سوريا والعراق بما يتناسب مع مصالح الشعب ومصلحتهم العامة ، وترتب على هذه الأهمية إشكالية رئيسة تتمثل في كثرة الصراعات والحروب داخل الدولة الواحدة نتيجة الكثير من الأسباب السياسية والطائفية وصعوبة إيجاد الحل الوسط والتعامل مع المشكلات والنزاعات بما يحقق الصلح بين الأطراف المتنازعة ، وقد اتبعت الباحثة المنهج التحليلي إذ يعتمد المنهج التحليلي على مناقشة وتحليل الدور البارز للأطراف المتصالحة في تعديل الدستور في كل من العراق وسوريا ، فضلا عن المنهج المقارن للمقارنة بين العراق وسوريا وتوصلت الباحثة لعدد من النتائج أهمها عرفت التجربة العراقية والسورية للمصالحة الوطنية بأحد أهم التجارب التي هدفت الى تحقيق الاستقرار واستعادة السلم والأمن وإن المصالحة الوطنية لها أهمية كبيرة للمجتمعات والدول التي تمر بمرحلة من الصراعات والأزمات الاجتماعية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية ، الدستور ، التغيير الدستوري.

Abstract:

National reconciliation goes through two main processes. The first process is of a political and societal nature, and the second is of a legal nature. It is very important, before starting the national reconciliation procedures, to identify the reconciling parties and the extent of these parties' readiness to stop violence, engage in reconciliation, and achieve comprehensive peace. This study focused on national reconciliation between the conflicting sects in Iraq and between the opposition and the authority in Syria and the role of the reconciled parties in amending the constitution in both Syria and Iraq in a way that suits the interests of the people and their public interest This importance resulted in a major problem represented by the large number of conflicts and wars within one state as a result of many political and sectarian reasons and the difficulty of finding a compromise solution and dealing with problems and disputes in a way that achieves

reconciliation between the conflicting parties. The researcher followed the analytical approach, as the analytical approach depends on discussing and analyzing the prominent role For the reconciling parties in amending the constitution in both Iraq and Syria, and also on the comparative approach to compare between Iraq and Syria, the researcher reached a number of results, the most important of which is that the Iraqi and Syrian experience of national reconciliation was known as one of the most important experiences that aimed to achieve stability and restore peace and security, and that national reconciliation has great importance for societies and countries. Which is going through a period of social and political conflicts and crises.

Keywords: national reconciliation, constitution, constitutional change.

المقدمة

ان المصالحة الوطنية في الدول العربية هي عملية تتابعية باستمرار إذ تبدأ بالتوافق الوطني السلمي الديمقراطي وتنتهي بالسلام الشامل واعادة تكوين الدولة بحيث تتحمل الاطراف المسؤولية بالاعتراف لكافة المتضررين بكامل حقوقهم وتتحمل مسؤوليات الاضرار الحاصلة وتجتهد من اجل تأسيس عقد اجتماعي جديد يقوم على العدل والامان والمواطنة.

إذ تشارك جميع الشعوب في المصالحة والمحافظة على السلام والامان وانه على الرغم من الصراعات واثارها المدمرة الى ان فرص العيش للسوريين والعراقيين تكمن في المضي وقبول الطرف الاخر كجسر عبور نحو المصالحة والسلام والأمان.

ويختلف استعمال مفهوم المصالحة من دولة لآخرى إذ يتم تعديل تعريفاتها واستعمالها كافة طبقا لظروف كل صراع من الصراعات فينبغي علينا اولا ان نحدد ونستعمل المصطلحات بحيث تتناسب مع الصراعات السورية والعراقية والتأكد من ان هذا المصطلح او اي مصطلح اخر يتعلق بإقامة خطه نموذجية من اجل الخروج من الصراعات.

ومن ثم فالمصالحة هي مجموعة من العمليات المتشابكة التي يتم من خلالها ترميم الاضرار التي جاءت نتيجة الصراعات بين الشعوب ويتم من خلالها خروج الدولة من حالة الحرب الى حالة السلام وعلى الرغم من التركيز الكبير على دور الدولة في وضع الاسس المؤسساتية لعملية المصالحة علما أن المصالحة في هذا الزمن لا تنتهي من خلال انتهاء التوقيع على وثائق الحل السياسي السلمي بل قد تمتد الى سنين وعقود وتنتقل عبر المجتمعات من جيل لآخر.

يعد الدستور بمثابة القانون الذي يرتكز عليه نظام الحكم في الدولة ومن ثم يشكل انعكاس لأوضاع المجتمعات في الدولة ، وان هذه الاوضاع في حالة تغيير مستمر ونتيجة لذلك يأتي التعديل الدستوري من اجل عملية تطوير الشرعية القائمة ازاء بعض القضايا التي لم يعالجها الدستور او من

اجل مواجهة التطورات والمستجدات في الحياة السياسية والاقتصادية في الدولة إذ أن هذه التغيرات تتطلب دستور جديد يحقق الاهداف العليا للدولة وارادة الشعب ، ومن ثم يهدف الاصلاح الدستوري الى حماية الشعوب وضمان مشاركتها في الحياه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أهمية الدراسة :

تنبثق أهمية هذه الدراسة من ان المصالحة الوطنية تحمل أهمية كبيرة جدا للكثير من المجتمعات والدول التي تمر بمرحلة من الصراعات والأزمات الاجتماعية والسياسية ودورها الكبير في درء الصدع والتفتت داخل النسيج السوري والعراقي وتأثيراتها على التعديل الدستوري بما يتلاءم مع حقوق وواجبات الأفراد.

إشكالية الدراسة :

تنطلق مشكلة الدراسة من كثرة الصراعات والحروب داخل الدولة الواحدة نتيجة الكثير من الأسباب السياسية والطائفية وصعوبة إيجاد الحل الوسط والتعامل مع المشكلات والنزاعات بما يحقق الصلح بين الأطراف المتنازعة في ظل العرف والقانون والتشريعات النافذة ومن هنا تنبثق الإشكالية والتي تتمثل في السؤال الرئيس الآتي ما دور المصالحة الوطنية في التغييرات الدستورية ؟

ويترتب على هذه الإشكالية الرئيسة عدة أسئلة فرعية تتمثل في الآتي:

١–ما مفهوم المصالحة الوطنية والتغييرات الدستورية ؟

٢– ما تأثير المصالحة الوطنية في العراق على تغيير الدستور العراقي؟

٣– ما تأثير المصالحة الوطنية في سوريا على تغيير الدستور في سوريا؟

أهداف الدراسة :

تكمن الغاية من هذه الدراسة ضرورة معرفة الدور الذي تؤديه المصالحة الوطنية في العراق وسوريا سواء بين الأحزاب والطوائف كما في العراق أو بين المعارضة والسلطة كما في سوريا وتأثير هذه المصالحة على الحياة السياسية في الدول المقارنة .

ويمكن القول إن أهداف هذه الدراسة تتمثل في الآتي:

١–التعرف الى مفهوم المصالحة الوطنية وأهميتها وآثارها وفاعليتها .

٢– معرفة تأثير المصالحة الوطنية بين الطوائف والأحزاب في العراق على تغيير دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

٣– معرفة تأثير المصالحة الوطنية بين الحكومة والمعارضة في سوريا على تغيير الدستور في سوريا .

منهج الدراسة :

اتبعت الباحثة المنهج التحليلي والمقارن إذ يعتمد المنهج التحليلي على مناقشة وتحليل الدور البارز للمصالحة الوطنية على الدستور وتغييره وتعديله ضمن الإطار المناسب أما المنهج المقارن جاء من أجل المقارنة بين العراق وسوريا والمصالحة الوطنية في كل منهما .

خطة الدراسة :

المبحث الأول: مفهوم المصالحة الوطنية والتغييرات الدستورية .

المطلب الأول: مفهوم المصالحة الوطنية.

المطلب الثاني: مفهوم التغييرات الدستورية.

المبحث الثاني: تأثير المصالحة الوطنية في العراق وسوريا على تغيير الدستور.

المطلب الأول: تأثير المصالحة الوطنية في العراق على تغيير الدستور العراقي.

المطلب الثاني: تأثير المصالحة الوطنية في سوريا على تغيير الدستور في سوريا

المبحث الأول

مفهوم المصالحة الوطنية والتغييرات الدستورية

تبقى المصالحة الوطنية ضرورة ومطلب اساس من اجل تحقيق الامن والاستقرار الذي هو حجر الاساس لبناء الدولة الجديدة ، وهي هدف شعبي ومجتمعي بين أفراد المجتمع كافة ، ولا يوجد هناك دوله ناجحة من دون مصالحة وطنية فالتصالح والمصالحة هما العمود الفقري للنهوض والاستقراء ولا خيار سلمي وحضاري في هذه الظروف التاريخية الا بتطبيقه بين ابناء الدولة كافة من اجل بناء دولة ديمقراطية دستورية جديدة اساسها القانون والعدالة الاجتماعية ومن ثم المصالحة الوطنية هي تكريس لمبدأ العدالة والتسامح والاخاء ونبذ التنافر بين افراد المجتمع[١] وسوف نتناول في هذا المبحث مفهوم المصالحة الوطنية وفق (المطلب الأول) و مفهوم التغييرات الدستورية وفق (المطلب الثاني)

المطلب الأول

مفهوم المصالحة الوطنية

ان مفهوم المصالحة هو مفهوم واسع جدا يشمل اكثر من معنى وله الكثير من المترادفات مثل التوفيق بين الاطراف واعادة العلاقات وهو يتعلق ايضا بالكثير من المفاهيم مثل التسامح والسلام والعدالة فقط .[٢]

وتختلف معاني المصالحة من شخص الى اخر ومن مكان الى اخر ومن دولة الى اخرى تبعا للظروف السياسية والثقافية والاجتماعية في الدولة نفسها وان هذا المصطلح مصطلح انساني له الكثير من الابعاد النفسية والمجتمعية والسياسية والقانونية إذ ان الفقه يقرر ان مصطلح المصالحة الوطنية نشأ من اصول دينية وان الآيات والمحفزات الأساس للمصالحة موجوده في التعاليم الدينية[٣].

إذ أن هناك الكثير من النصوص في الشريعة الإسلامية تحض على الحوار والعفو والمصالحة والمصالحة مفهوم متأصل في الشريعة الإسلامية والفقه الاسلامي تبعا للفكرة الإسلامية الأصيلة المتجسدة في اصلاح ذات البين.[٤]

وان الصلح في الكتاب والسنة النبوية الشريفة يتم من خلال حثهم على قطع النزاعات وبناء جسور الوحدة والصلح والوئام وهذا من أجل تحقيق سعادة الفرد والجماعة و ان الشريعة الإسلامية لا تدعو الى السلم والصلح بين المتحاربين وقت السلم فقط وإنما تدعو الى ذلك وقت الحرب ايضا.

ان مفهوم المصالحة الوطنية يتعلق بتطبيق العدالة والعدل في الدول التي مرت بصراعات وثورات كانت تابعه لأنظمة فاسدة وعلى الرغم من عدم وجود توافق بين المتخصصين في مجال المصالحة الوطنية إلا أنها تدفع بجهود المصالحة وتحقيقها في تلك الدول وهناك اجماع على ان المصالحة الوطنية هي عملية طويلة الامد تقوم على محورين اساسيين اولهما تغيير العلاقات بين الخصوم من اجل الوصول الى التعايش المشترك بينهم وثانيهما انها تتضمن اقامة نوع جديد من العلاقة بين المواطنين والحكومة التي تقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الانسان[٥].

كما وتعرف المصالحة في المجتمعات ما بعد الصراعات انها العملية التي يمكن من خلالها لأطراف واجهوا الصراعات الدموية ان ينشئو علاقات مرضية فيما بينهم وان المصالحة هي عملية مجتمعية تتضمن اعتراف مشترك بمعاناة الماضي وتغيير السلوك نحو تحقيق السلام المستدام.

وتعرف المصالحة الوطنية ايضا بأنها عملية توافق وطني تنشا على اساسها العلاقة بين الاطراف السياسية والمجتمعية التي تقوم على التسامح والعدل والتخلص من الصراعات من خلال مجموعة من الاجراءات التي تم النص عليها في القوانين ومن ثم تحقيق الامن والسلامة والمصالحة بين افراد المجتمع[٦].

وهناك مجموعة من الطرق من اجل تحقيق المصالحة الوطنية والتي تقوم بها الاحزاب والتيارات السياسية من خلال الحوار من اجل الوصول الى التوافق الوطني وتحقيق المصالحة الوطنية وايضا تقوم على الحوار المجتمعي من خلال مشاركة القطاعات كافة واتباع الطرق القانونية التي تركز على انصاف الضحايا وتطبيق مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية من خلال الهيئات

والمفاوضات المستقلة والمحايدة والتي يكون هدفها تهدئة النفوس وتحقيق المصالحة الوطنية إذ ان افضل طريقة لتحقيق المصالحة الوطنية من خلال تطبيق الطرق الحديثة للمصالحة السياسية المجتمعية مسترشدين بمبادئ العدالة التصالحية.

المصالحة الوطنية تعني المصارحة والمساءلة والاعتراف والعدل والاعتذار والانصاف والتعويض والشجاعة والمصداقية في تحديد من هو المذنب في حق الشعب فردا وجماعة وهي تتطلب اعطاء كل ذي حق حقه والاعتراف لصاحب الفضل واعتذار المسيء ، وان هدفها الاساس تحقيق دولة الحق والسلام الشامل.[٧]

المطلب الثاني

مفهوم التغييرات الدستورية

على الرغم من ظهور فكرة دساتير طويلة الامد الى ان معدل عمر الدستور في العالم وفقا للإحصائيات يبلغ ٢٠ عاما وان عمر الدستور مهم جدا تبعا لأهمية المبادئ المتأصلة في النص الدستوري وعلى الرغم من ذلك فمن الضروري جدا ان يتكيف الدستور مع المتغيرات ويواكب التغيرات المستمرة وغير المتوقعة لواضعي الدستور لذلك يشكل تطور الدستور جزء من الحياة الدستورية الطبيعية .[٨]

ويشكل التعديل الدستوري الطريقة الاكثر اهمية من اجل احداث تغيرات في الدساتير من دون اللجوء الى الغاء هذا الدستور او تعطيله لما له من أثر كبير في ملء الفراغ بين الواقع السياسي والدستوري[٩].

وتعرف التعديلات الدستورية بانها التغييرات الجزئية في مجموعة من النصوص في الدستور القديم سواء من خلال الإضافة او الالغاء او التبديل [١٠] .

ويقصد ايضا بتعديل الدستور بانه العملية التي تسمح بتغيير احكام هذا الدستور[١١].

وايضا يعرف التعديل الدستوري بانه اجراء تغييرات في الدستور سواء من خلال وضع حكم جديد في موضوع لم يسبق للدستور تنظيمه يشتمل ايضا على تغييرات في الاحكام المنصوص عليها في الدستور من خلال الإضافة او الحذف هو ايضا اعاده النظر في احكام الدستور بشكل كلي او جزئي[١٢].

ويعرف ايضا تعديل الدستور بانه ادخال تغييرات جزئية على ما شملته الوثيقة الأصلية من النصوص والمواد سواء من خلال تغيير او الغاء موضوع بعضها او اضافة مواضيع جديدة واحكام جديده لم تكن موجودة[١٣].

وكملخص للتعاريف السابقة نجد بانه اعادة النظر في الدستور تغييرا او تبديلا او حذفا او اضافة في حروفه او كلماته او في محتواه من اجل تشكيل دستور جديد وان التعديل الدستوري ضروري جدا انه يسمح للدستور بمواكبة كل جديد في المجتمع من التطورات والظروف مع الحفاظ على قدسية هذا الدستور والسمو من خلال اعطاء الفرصة للهيئات الحاكمة بان تتجاوزه في التطبيق بحجة عدم مناسبة قواعده فضلا عن تجنيب الدستور اي محاولة لتغييره عن طريق العنف[١٤].

لذلك نجد معظم الدساتير شملت على كيفية تعديلها بالرغم من ان هناك فئة قليلة جدا من الدساتير غفلت عن الإشارة الى مسألة التعديل ولكن الراجح هو ان تعدل من نفس الجهة التي قامت بوضعه وبنفس التفاصيل والاجراءات المتبعة[١٥].

المبحث الثاني

تأثير المصالحة الوطنية في العراق وسوريا على تغيير الدستور

قد يكون تغيير الدستور ضروري جدا من أجل تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة وإعادة بناء الثقة والأمان والعدل بين جميع الأطراف المختلفة ولكن هذا يتطلب التوافق والتعاون بين جميع القوى السياسية المتنازعة ونتيجة لأهمية هذه الدراسة سوف نتناول تأثير المصالحة الوطنية في العراق بين الطوائف المتنازعة وفي سوريا بين الحكومة والمعارضة[١٦] على تغيير الدستور السوري والعراقي وذلك تبعا للمطالب الآتية :

المطلب الأول: تأثير المصالحة الوطنية في العراق على تغيير الدستور العراقي.

المطلب الثاني: تأثير المصالحة الوطنية في سوريا على تغيير الدستور في سوريا

المطلب الأول

تأثير المصالحة الوطنية في العراق على تغيير الدستور العراقي

حدثت الكثير من التغييرات في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وشكلت من خلالها الكثير من المشاهد التي لم يعتاد عليها المجتمع العراقي الذي عانى طويلا من الاستبداد السياسي ونظام حكم الحزب الواحد وحدث من خلال ذلك تبديل للأوضاع بشكل جذري في الحياة النيابية والتبدل في السلطة والانتخابات التشريعية والتي كانت ابرز مشاهد الوضع الجديد[١٧].

تجسدت مشاهد التغيرات من خلال طبيعة النظام الحاكم قبل عام ٢٠٠٣ في العراق والذي انتهى كمخرج الى جعل الازمة السياسية ذات ابعاد مجتمعية وهذا الامر توافق مع وجود تدخلات خارجية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الاخرى ورغبتها في تغيير النظام السياسي [١٨] والوصول الى الهدف السياسي وهو احتلال العراق واخذ كل طرف من الاطراف مهمة محددة من

اهمها الاحتلال العسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وعدم اتاحة الدول الإقليمية المجاورة ان تقوم بأدوار سياسية وامنية ومجتمعية متعددة وصعدت حينها الى السلطة قوى جديدة لم يكن يسمح لها بالظهور من قبل ومن اهمها تلك القوى التي تمثل الدين او الطائفة العرقية والقبلية او اللغة لعراقيين محددين[١٩].

واشتدت الصراعات بخصوص العراق وادارته وبقائه كدولة ، وهكذا صرح العراقيين ليختاروا شكل نظام حكمهم فاتفق حينها السياسيين على قبول مقررات سابقة لقوى المعارضة إذ وجدت ان الفيدرالية هي الخيار الوحيد لإدارة العراق الواحد وان عودة النظام المركزي اصبح مستحيل ووافق الشعب حينها على الدستور السياسي في منتصف تشرين الاول عام ٢٠٠٥ وذلك عندما طلب من الشعب بان يصوت على الموافقة على الدستور الدائم وان هذا الاستفتاء جاء نتيجة سياسية وقانونية ملزمة له بحيث لم تشاء القوى السياسية ان تثقف الشعب بهذا الامر.[٢٠]

وبهذا نستطيع القول بأن الدستور العراقي جاء بنصوص صريحة على تبني النظام الديمقراطي وفق مبدأ التداول السلمي للسلطة في إدارة شؤون الدولة بالرغم من ان الواقع يشير الى عدم تماشي الآليات المتبعة في إدارة عجلة السلطة مع النصوص الدستورية[٢١].

وفي عام ٢٠٠٦ وهو تاريخ نفاذ هذا الدستور دخل العراق في وضع سياسي ودستوري غير مستقر اي ان اقرار الصيغة الفيدرالية لم تمنع العراق من حدوث المشكلات التي كان يظن انها كانت موجودة نتيجة ممارسة المركزية الشديدة في ادارة الدولة وهذا ما نتج عنه معضلة ما قد يسفر اليه تجاه العراق المحتمل بشكل خاص في ظل الظروف السلبية للأداء الحكومي والسياسات الاخرى التي تتبعها القوى السياسية في ادارة الدولة العراقية وتغليبها للمصالح الإقليمية على مصالح العراق والتي جعلت الشعب يصل الى حالة النفور من السياسات الحكومية.

واعلن البعض ان العراق يسير في اتجاه التفكك وذلك بعد ان رفعت الولايات المتحدة الأمريكية الغطاء السياسي عن وحدة العراق مرافقه ذلك عدم التراضي في تشكيل الدولة إذ تسكن العراق اطياف متعددة تعيش حالة تداخل مع الامتدادات الإقليمية ومنذ تشكيل حدوده وتكويناته بإرادة بريطانية عام ١٩٢١ عانى من عدم تكون هوية وطنية مميزة على اساس التراضي، وبعد ذلك بدأ الهجوم الامريكي عام ٢٠٠٣ بعمليات حربية جوية استهدفت قصور الرئاسة ومقرات حزب البعث وسيطرت حينها القوات الأمريكية على مناطق في العراق وعلى حقول النفط وتم اقتحام بغداد وخلت المدينة من اي رموز او مظاهر للحكومة العراقية واعلن المتحدث العسكري الرسمي ان عصر الرئيس العراقي صدام حسين قد انتهى وان الحكومة العراقية لم تعد تسيطر على العاصمة بغداد وقد

توالى خلال الثمانية شهور تلك لانتهاء الحرب سقوط معظم رموز النظام السابق وبعد سقوط بغداد وشهدت العاصمة العراقية حاله انفلات امني وحدثت عمليات سلب ونهب واستهدفت الوزارات والمنشأت الحكومية العامة والمتاجر ومقر حزب البعث واقتحم المواطنين كل هذه الاماكن ملوحين للأمريكان بأياديهم ترحيبا بهم[٢٢].

وبعد ذلك اعلن الرئيس الامريكي جورج بوش انتهاء العمليات العسكرية الرئيسة كافة في العراق مع بقاء القوات الأمريكية بها الى حين الانتهاء من مهام استقرار الامن وبعدها اعلن في بغداد عن تأسيس مجلس مؤقت لحكم العراق قد تشكل من ممثلي غالبية الجماعات السياسية والدينية والعرقية في الدولة إذ تكون من ٢٥ عضو يمثلون الشيعة والسنة والكورد والتركمان وتقرر ان يتمتع المجلس بالصلاحيات التنفيذية الواسعة كجهة مسموح بها مسؤولية ادارة الدولة وذلك تطبيقا لقرارات مجلس الامن الدولي واستمرار هذا المجلس في مهامه حتى يتم انتخاب حكومة جديدة وتم وضع دستور جديد للعراق وان هذا المجلس هو الذي رسخ النظام الطائفي في العراق.

وقد غادر بول بريمر الحاكم المدني على العراق العاصمة بغداد عام ٢٠٠٤ بعد نقل السلطة الى حكومة اياد علاوي وبعدها تم نقلها الى حكومة الجعفري وبعدها الى المالكي وأسهمت مختلف اطياف الشعب عبر ممثليها في صياغة نصوص الدستور الجديد الذي وضع عام ٢٠٠٥ إذ قامت لجنة صياغة الدستور بكتابة مسودة هذا الدستور من خلال اعضائها المؤلفين من ٧١ عضو فقد مثل ٢٨ عضو الائتلاف العراقي الموحد والذي يقصد به بالكتلة الشيعية و١٥ عضو مثلوا السنة و١٥ عضو مثلوا التحالف الكردستاني وثمانية اعضاء مثلوا الكتلة الوسطية العلمانية وخمسة اعضاء مثلوا الاقليات كالتركمان والاشوريين والأزديين وايضا قامت اللجنة عند كتابتها لهذا الدستور بالتواصل مع مختلف مكونات الشعب العراقي من اجل الاطلاع على وجهات نظرهم حول النصوص الدستورية التي تم تغييرها وبعد كتابه هذا الدستور ومسودته تم عرضه على الشعب العراقي من اجل التصويت عليه بطريقه ديمقراطية عام ٢٠٠٥[٢٣].

فقد بلغت نسبه الموافقة على هذا الدستور نسبه ٧٨% أما نسبه مشاركة بلغت ٦٢% واما بالنسبة الى الانتخابات التي شهدها العراق فنرى انها قائمة على الأسس الطائفية والمذهبية وعملوا على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والتي سمحت لهم رئاسة الجمعية الوطنية الانتقالية وتم ادخالهم في التشكيلة الوزارية الجديدة برئاسة الجعفري وكان نائب رئيس الجمهورية العراقية هو غازي الياور وهو عربي سني وحصلوا على ست وزارات من مجموعه ٣٢ وبالمقارنة بين انتخابات عام ٢٠٠٥ وانتخابات ٢٠١٠ نجد ان انتخابات ٢٠٠٥ كانت انتخابات تاريخية لأنها كانت اول عملية انتخابية

حرة ونزيهة ومن خلالها تم وضع الدولة العراقية الديمقراطية ،اذ نرى بان الواقع الدستوري قد افضى الى تبني نظام برلماني نظريا وهو في حقيقته شبه برلماني واقعيا[٢٤] اما انتخابات عام ٢٠١٠ كانت انتخابات واحدة وفعالة من خلال ارادة العراقيين انفسهم والذي اشاد المراقبون الدوليون بنزاهتها.[٢٥]

المطلب الثاني

تأثير المصالحة الوطنية في سوريا على تغيير الدستور في سوريا

تأتي المصالحة الوطنية في سوريا من خلال الاتفاق السياسي والسلمي لأنهاء الصراعات من خلال دعوة الاطراف المتنازعة الى قبول بعضها البعض في المستويات كافة ، وان ذلك يشكل ارضية صلبة من اجل بدء العمل لتحقيق المصالحة الوطنية فالتوافق السلمي والعملي السياسي الانتقالي والممارسات الديمقراطية يأتي انعكاسها الاكبر من خلال اشراك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني الذي يدعو الى المصالحة الوطنية في سوريا[٢٦].

لا يمكننا الحديث عن المصالحة الوطنية ما لم يتم وضع خطة واضحة لسياسات مشاركة السلطة ونقلها واجراء الانتخابات الحرة وبناء المؤسسات الديمقراطية واصلاح الأجهزة الأمنية كافة ونزع السلاح وتحقيق السلام الشامل[٢٧].

وقد جاء المجتمع المدني السوري كمؤثر مهم جدا بعد تحمله لأعباء تقديم الخدمات والإغاثة في ظل غياب كامل لمؤسسات الدولة ونتيجة لذلك برزت مئات منظمات المجتمع المدني التي تعمل على المساعدة والتنمية وتحقيق السلام العادل ولم يستطع هذا المجتمع ان ينأى بنفسه عن تقسيمات الموالاة والمعارضة الى ان بين هذين الطرفين ظهرت منظمات لا تنحاز الى طرف واحد ومن ثم عملت هذه المنظمات على ضرورة تشكيل شبكات ومنصات من اجل المساعدة في التنسيق والتعاون والحشد ومناصرة شبكة ضمت العشرات من المنظمات وقد ادت هذه المنظمات دور مهم في بناء السلام في سوريا إذ قدمت الكثير من الخدمات التي تحتاجها المناطق المتضررة من جهة وشكلت وسيط هام بين المعارضة والسلطة من جهة اخرى إذ عملت على المناصرة والتأثير على صناع السياسات والقوانين بما يضمن المصالحة الوطنية والمجتمعية وتحقيق مبدأ المواطنة وهناك مجموعة من الخطوات التي عمل عليها المجتمع المدني وهي:

أولا: القيام بحملات توعية واسعة واستعادة التماسك الاجتماعي والحشد والمناصرة بين السلطة والمعارضة[٢٨].

ثانيا: تقديم المشورة للدولة.

ثالثا: المشاركة في كتابة الاعلان الدستوري والقانون الانتخابي والقوانين المتعلقة بالعدالة الانتقالية وغيرهم.

رابعا: المشاركة في تطوير الاطر السياسية والمؤسساتية للمصالحة الوطنية والمشاركة في مفاوضات السلام ومناصرة حقوق الانسان والمواطنة والعدالة الانتقالية.

خامسا: المشاركة في كتابة الاعلان الدستوري وكتابة القوانين ومراقبة تطبيقها.

سادسا: دعم التشكيلات المحلية في بناء السلام وحماية المصالحة الوطنية وتامين الوساطة عند الضرورة والاشراف على تطبيق الاتفاقيات محليا[٢٩].

سابعا: التواصل مع الشخصيات المجتمعية ورجال الدين وزعماء العشائر من اجل كسب تأييدهم لعمليه السلام والدعوة الى الحوار بين الاطراف المتنازعة.

ثامنا: المصالحة الوطنية على المستوى المحلي والعمل على المستوى المحلي مع مؤسسات الدولة والمجالس المحلية والقوى السياسية لتقديم الخدمات على المستوى المحلي.

تاسعا: مواجهة البطالة وتحقيق العمل التنموي وخلق بيئة مناسبة لتقديم الخدمة.

وقد جاء دور المجتمع المدني دور شامل وداعم لخطط السلام المركزية وساعد في بناء السلام والوساطة بين الاطراف المتنازعة واجراء تغييرات دستورية تنعكس ايجابا على الدولة وعلى الافراد.

الخاتمة

ان المصالحة الوطنية تعد عملية فاعلة ومثمرة وتتطلب مجموعة من الشروط الواجب توفرها كالإرادة للانتقال بالمصالحة الوطنية الى منهج وسلوك مطبق في الدول المتنازعة وتحقيق العدالة الاجتماعية وخلق شعور عدم وجود خاسر في المصالحة الوطنية وعلى الرغم من هذا فان المصالحة الوطنية تواجه الكثير من المشكلات ، إذ تتطلب مشاركة الجميع في تجاوزهم وذلك من خلال تعديل الدستور بشكل لا يتعارض مع الديمقراطية وايضا تواجه مشكلة عدم الاجماع على اهميتها من قبل الاطراف المتنازعة وانها تحتاج الى رؤية شاملة من اجل حل المشكلات التي افرزتها العملية السياسية.

ان عملية صناعة السلام وتحقيق التماسك الاجتماعي هي عملية معقدة وطويلة لا تكتمل الا باكتمال الحل السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهي عملية متوالية تبدأ عند الاتفاق على حل سلمي بين الاطراف المتنازعة وتكون الدولة هي الحامل الرئيس لعملية السلام وخلق البيئة القانونية والأمنية والسياسية والاقتصادية لعمليه المصالحة الوطنية.

أولا: الاستنتاجات :

١-عرفت التجربة العراقية والسورية للمصالحة الوطنية بأحد أهم التجارب التي هدفت الى تحقيق الاستقرار واستعادة السلم.

٢- المصالحة الوطنية تبدأ من التوافق الوطني السلمي الديمقراطي وتنتهي بالسلام الشامل واعادة تكوين الدولة.

٣- إن المصالحة الوطنية تحمل أهمية كبيرة للمجتمعات والدول التي تمر بمرحلة من الصراعات والأزمات الاجتماعية والسياسية.

٤- المصالحة الوطنية تواجه الكثير من المشكلات إذ تتطلب مشاركة الفئات كافة في تجاوزهم وذلك من خلال تعديل الدستور بحيث لا يتعارض مع الديمقراطية .

ثانيا: التوصيات:

١-الدعوة إلى معالجة جذور الصراع بين الأطراف المتنازعة وتحقيق سيادة القانون والمساواة في الحقوق والواجبات وتحقيق المواطنة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية.

٢- تعزيز دور المنظمات من أجل التوفيق بين الأطراف المتنازعة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية .

٣- تعديل الدستور بما يتوافق مع آراء الأطراف المتصالحة لتحقيق السلام الشامل في كلا الدولتين.

الهوامش:

[أ] معتز الياس الحديثي الرفاعي ، كتاب أشراف العراق ، مكتبة علوم النسب ، ط١ ،٢٠١٣، ص ٥٤.

[٢] نديم الجابري ، المصالحة الوطنية في العراق : العقد ومعالم الطريق ، مطبعة بغداد ، ط١ ، ٢٠٢٠ ، ص٣٣.

[٣] حسين، إسماعيل نامق ،المصالحة الوطنية بين التحدي والتحقيق ،جامعة كركوك كلية القانون والعلوم السياسية ، ط١ ، ٢٠١٢ ، ص٣٣

[٤] زينب صلاح الدين الضهيري ، المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية الحديثة ، المصرية للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ٢٠٢٠ ، ص٣٧

[٥] محمد رافع سالم ، ضوابط القائمين على المصالحة الوطنية ، دار الفكر العربي ، ط١ ،٢٠٢٣، ص٣٦.

[٦] سحقي سمر ، المصالحة الوطنية ، المكتب العربي للمعارف ، ط١ ، ٢٠٢٠ ، ص٣٩.

[٧] علي محمَّد الصَّلابي، العدالة والمصالحة الوطنية ضرورة دينية وإنسانية ، دار ابن كثير ، ٢٠١٣ ، ص٣٣ .

[٨] هشام محمد فوزي، رقابة دستوريه القوانين بين امريكا ومصر، دار النهضة العربية، ط١، ٢٠٠٦، ص٢٠٠.

[٩] محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار احياء التراث العربي، ط٤، ٢٠٠٥، ص .٢٥١

[١٠] شورش حسن عمر، التعديلات الدستورية ومدى خضوعها لرقابه القضاء الدستوري، مجله كليه القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد١١، العدد٤٢، ٢٠٢٢، ص ١٧٢.

[١١]حاشي يوسف، في النظرية الدستورية، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨، ص ٢٢٩.

[١٢]سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليليه لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور عام ١٩٩٦ السلطة التنفيذية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط١، ٢٠١٣، ص ٢٦١

[١٣] حميد مصباح، الاصلاحات الدستورية في الدول العربية، دار ومكتبه الحامد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٢، ص ٢٠٨.

[١٤]نزيه رعد، القانون الدستوري العام، مؤسسه الحديثة للكتاب، ط١، ٢٠٠٨، ص ٤٤.

[١٥]محمد صالح صابر، القضاء الدستوري والاداري في العراق بين الابقاء والالغاء – اطروحة دكتوراه ، دراسة مقارنة ، كلية القانون والعلوم السياسية ،جامعة كركوك ، ط١ ، ٢٠١٩ ، ص.٤٤.

[١٦]محمد عبد العال، القضاء الدستوري المقارن، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط١، ٢٠١٧، ص ١٧٠.

[١٧]منذر الفضل ، مشكلات الدستور العراقي ، دار آراس للطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠١٠ ،ص٤١.

[١٨]قصي حبيب الحسيني ، قراءات في دساتير العراق ، مطبعة بغداد ، ط٢ ، ٢٠١٧ ، ص٦٣

[١٩]نديم الجابري ، البعد السياسي والفكري في كتابة الدستور العراقي الدائم ، دار الفكر العربي ، ٢٠٢٠ ، ص٣٠

[٢٠] هاشم حمادي عيسى الهاشمي ، نظام الفدرالية في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ – دراسة مقارنة ، دار ومكتبة كلكامش ، ط١ ، ٢٠٢٠، ص٩٩.

[٢١] د. فوزي حسين سلمان ، م.م كريم زيدان خلف، واقع التداول السلمي للسلطة في الدساتير العراقية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك ، المجلد٦، العدد٢٠ ،٢٠١٧ ، ص ١٤٤.

[٢٢]سعيد تاج الدين، محنة امة ماذا جرى في العراق، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط١ ، ٢٠٠٩، ص ٢٠١.

[٢٣] فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم مازق الدستور، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٦، ص ٧١

[٢٤] د. هاشم حسين علي ، النظام السياسي الانسب للحكم في العراق ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة كركوك، المجلد٧ ، العدد٢٥، ٢٠١٨، ص٢٣٠.

[٢٥] فراس طارق مكية ، قصة الانتخابات ثورة الدستور في العراق ٢٠٠٣–٢٠٠٥ ، دار المؤرخ العربي ، ط٢ ، ٢٠١٥ ، ص٨٨.

[٢٦] وجيه حفار ، الدستور والحكم في الجمهورية السورية ، مطبعة الانشاء ، ط٢ ، ٢٠١٩ ، ص ٤٨.

[٢٧] رامي نصرالله ، منظمات المجتمع المدني في سوريا بعد العام ٢٠١١ ، دار الجامعة الجديدة ، ط١، ٢٠٢١ ، ص٨٨.

[٢٨] مازن يوسف صباغ ، دستور الجمهورية العربية السورية الجديد ، دار الشرق للطباعة والنشر ، ط٢ ، ٢٠١٢ ، ص٥٤.

[٢٩] محمد علي النجار ، منظمات المجتمع المدني السوري الجذور والواقع والمستقبل ، دار الفكر العربي ، ط٢ ، ٢٠٢١ ، ص٧٧.

قائمة المصادر

اولا: الكتب

١. حاشي يوسف، في النظرية الدستورية، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٨، الصفحة ٢٢٩.
٢. حسين، إسماعيل نامق ،المصالحة الوطنية بين التحدي والتحقيق ،جامعة كركوك كلية القانون والعلوم السياسية ، ط١ ، ٢٠١٢ ، ص٣٣.
٣. حميد مصباح، الاصلاحات الدستورية في الدول العربية، دار ومكتبه الحامد للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٢، صفحه ٢٠٨.
٤. رامي نصرالله ، منظمات المجتمع المدني في سوريا بعد العام ٢٠١١ ، دار الجامعة الجديدة ، ط١ ، ٢٠٢١ ، ص٨٨.
٥. زينب صلاح الدين الضهيري ، المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية الحديثة ، المصرية للنشر والتوزيع ، ط ١ ، ٢٠٢٠ ، ص٣٧.
٦. سحقي سمر ، المصلحة الوطنية ، المكتب العربي للمعارف ، ط١ ، ٢٠٢٠ ، ص٣٩
٧. سعيد بوشعير، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليليه لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور عام ١٩٩٦ السلطة التنفيذية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط١، ٢٠١٣، ص ٢٦١.
٨. سعيد تاج الدين، محنه امه ماذا جرى في العراق، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط١، ٢٠٠٩، ص ٢٠١.
٩. علي محمَّد الصَّلابي، العدالة والمصالحة الوطنية ضرورة دينية وإنسانية ، دار ابن كثير ، ٢٠١٣ ، ص.٣ .
١٠. فالح عبد الجبار، متضادات الدستور الدائم مازق الدستور، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠٦، ص ٧١.

١١. فراس طارق مكية ، قصة الانتخابات ثورة الدستور في العراق ٢٠٠٣–٢٠٠٥ ، دار المؤرخ العربي ، ط٢ ، ٢٠١٥ ، ص٨٨.

١٢. قصي حبيب الحسيني ، قراءات في دساتير العراق ، مطبعة بغداد ، ط٢ ، ٢٠١٧ ، ص٦٣.

١٣. مازن يوسف صباغ ، دستور الجمهورية العربية السورية الجديد ، دار الشرق للطباعة والنشر ، ط٢ ، ٢٠١٢ ، ص٥٤.

١٤. محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار احياء التراث العربي، ط٤، ٢٠٠٥، الصفحة ٢٥١

١٥. محمد رافع سالم ، ضوابط القائمين على المصالحة الوطنية ، دار الفكر العربي ، ط١ ،٢٠٢٣، ص٣٦.

١٦. محمد عبد العال، القضاء الدستوري المقارن، دار الجامعة الجديدة للنشر، ط١، ٢٠١٧، ص ١٧٠.

١٧. محمد علي النجار ، منظمات المجتمع المدني السوري الجذور والواقع والمستقبل ، دار الفكر العربي ، ط٢ ، ٢٠٢١ ، ص.٧٧

١٨. معتز الياس الحديثي الرفاعي ، كتاب أشراف العراق ، مكتبة علوم النسب ، ط١ ،٢٠١٣، ص ٥٤.

١٩. منذر الفضل ، مشكلات الدستور العراقي ، دار آراس للطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠١٠ ، ص٤١.

٢٠. نديم الجابري ، البعد السياسي والفكري في كتابة الدستور العراقي الدائم ، دار الفكر العربي ، ٢٠٢٠ ، ص٣٠

٢١. نديم الجابري ، المصالحة الوطنية في العراق : العقد ومعالم الطريق ، مطبعة بغداد ، ط١ ،٢٠٢٠ ، ص٣٣

٢٢. نزيه رعد، القانون الدستوري العام، مؤسسه الحديثة للكتاب، ط١، ٢٠٠٨، ص ٤٤.

٢٣. هاشم حمادي عيسى الهاشمي ، نظام الفدرالية في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ –دراسة مقارنة ، دار ومكتبة كلكامش ، ط١ ، ٢٠٢٠، ص٩٩.

٢٤. هشام محمد فوزي، رقابة دستوريه القوانين بين امريكا ومصر، دار النهضة العربية، ط١، ٢٠٠٦، ص٢٠٠.

٢٥. وجيه حفار ، الدستور والحكم في الجمهورية السورية ، مطبعة الانشاء ، ط٢ ، ٢٠١٩ ، ص٤٨.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

1. محمد صالح صابر، القضاء الدستوري والاداري في العراق بين الابقاء والالغاء – اطروحة دكتوراه دراسة مقارنة ، كلية القانون والعلوم السياسية ،جامعة كركوك ، ط١ ، ٢٠١٩ ، ص٤٤.

ثالثاً: البحوث

١. شورش حسن عمر، التعديلات الدستورية ومدى خضوعها لرقابه القضاء الدستوري، مجله كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك ط١، ٢٠٢٢، ص ١٧٢.

٢. د. فوزي حسين سلمان ، م.م كريم زيدان خلف، واقع التداول السلمي للسلطة في الدساتير العراقية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك ، المجلد٦، العدد٢٠ ،٢٠١٧ ، ص ١٤٤.

٣. د. هاشم حسين علي ، النظام السياسي الانسب للحكم في العراق ، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، جامعة كركوك، المجلد٧ ، العدد٢٥، ٢٠١٨، ص٢٣٠.